### بين النجاحات و الإخفاقات

# بعد مائة عام من الجمهورية ماذا حققت تركيا على الصعيد الإقتصادي؟

**خلال العشرين عامًا الماضية التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم، ابتعدت تركيا عن هدف التصنيع وتحولت إلى مجتمع استهلاكي**

**الوفاق/** على الرغم من أن اقتصاد تركيا حقق الكثير من النجاحات في الإنتاج والتنمية خلال مائة عام، إلا أنه لم يصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة. وفقاً للخبراء في حديثهم مع "DW"، يرجع ذلك إلى إصرار الحكومات على السياسات الشعبوية.

احتفلت الجمهورية التركية في ٢٩ أكتوبر بالذكرى المئوية لتأسيسها. وُلد اقتصاد جمهورية تركيا قبل مائة عام كمُخلفات لإمبراطورية في ظل فقر كبير، واليوم بعد مائة عام من التاريخ، أصبح اقتصاد تركيا قوة متكاملة مع العالم، من المصرفية إلى الأمن، من الطاقة إلى المشتريات. تركيا واحدة من أكبر الموردين للاتحاد الأوروبي في العديد من الصناعات الكبرى مثل صناعة السيارات والنسيج والآلات والمنتجات الكيميائية. البلاد هي الدولة السابعة الأكبر في السياحة العالمية، والرابعة الأكبر في أوروبا، وتأتي في المرتبة الثانية كأكبر قوة عالمية في قطاع البناء والتشييد بعد الصين. وتستعد تركيا لإنهاء عام ٢٠٢٣ كسابع عشر أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي يزيد عن تريليون دولار. بالرغم من النجاحات الهائلة التي حققها اقتصاد تركيا خلال مئة عام من التاريخ، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى "دولة متقدمة".

تقع تركيا التي يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد فيها حوالي ١١ ألف دولار، ضمن فخ "الدخل المتوسط"، وتأتي اليوم في المرتبة الثانية من حيث معدل التضخم الاستهلاكي البالغ ٦١,٥٪ بعد الأرجنتين من بين مجموعة العشرين. وتحتل تركيا المرتبة ١٠١ من بين ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. كما تأتي في المرتبة ١٠١ من بين ١٦٥ دولة على مؤشر الحرية الاقتصادية.

## تأثير السياسات الشعبوية

مع دخول القرن الثاني من التاريخ الاقتصادي التركي، ستكون الإجراءات التي يجب اتخاذها في مجالات مثل معالجة المشاكل الهيكلية في الاقتصاد، وتوزيع الدخل، والبطالة، والتعليم عالي الجودة، وسيادة القانون، حاسمة للمستقبل القريب لتركيا. وفقًا للخبراء، إذا تجاهلنا الإصلاحات التعليمية والإنتاجية التي تم إجراؤها في السنوات الأولى من الجمهورية، فقد حالت السياسات الشعبوية للحكومات خلال الـ٨٠ عامًا الماضية دون ظهور القدرات الاقتصادية الكامنة لتركيا. ونتيجة لسياسات حزب العدالة والتنمية، أصبحت تركيا خلال الـ١٨ شهرًا الماضية من بين الدول ذات التضخم المرتفع. ويتراجع اقتصاد تركيا كل عام في مجالات مثل توزيع الدخل، والعدالة الضريبية، وتدريب القوى العاملة.

## الحركة الصناعية الوطنية

عندما تأسست الجمهورية، كان حوالي ٨٠٪ من السكان يعيشون في المناطق الريفية، واعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي. وخلال هذه الفترة، شكلت المنتجات الزراعية حوالي ٤٥٪ من الدخل القومي. وتشكلت المسارات الاقتصادية للجمهورية التركية الفتية في المؤتمر الاقتصادي الذي عُقد في إزمير في ١٧ فبراير ١٩٢٣ بدعوة من أتاتورك وقبل إعلان الجمهورية. سعى المؤتمر الذي شهد مشاركة واسعة من المزارعين والعمال والتجار ورجال الصناعة، إلى تحديد السياسات الاقتصادية للحكومة الجديدة. ومنذ السنوات الأولى للجمهورية، باشرت الحكومة حركة تصنيع وطنية. أقيمت المصانع في العديد من القطاعات، لا سيما في صناعات النسيج والسكر والتعدين والفولاذ والطيران والدفاع. في عام ١٩٢٤، أُنشئت أول مصنع لإنتاج الكرتون في أنقرة، ثم أُنشئت مرافق لبناء السفن وصناعة السكر والنسيج، وازداد التصنيع سرعةً. وفي عام ١٩٣٤، بمساعدة مستشارين سوفييت، بدأ تنفيذ أول خطة خمسية صناعية. نظّم هذا المخطط الاستثمارات الصناعية للقطاع العام. وتمت خطوات في قطاعات الحديد والصلب والنسيج والسكر والزجاج والأسمنت والتعدين العامة بمشاركة سومر بنك وإيتي بنك وغيرها من المؤسسات.

## تراكم رأس المال أكبر مشكلة

وفقًا لأستاذ إدارة الأعمال بجامعة اسطنبول التقنية، كان الهدف الرئيسي في الاقتصاد في الجمهورية الأولى هو تسريع التصنيع ليصبح مجتمعًا حديثًا مثل أوروبا الغربية. قال الأستاذ إن الموظفين الأوائل في الجمهورية بدأوا بالمؤسسات التي ورثوها عن الإمبراطورية العثمانية، وحاولوا إنشاء نظام اقتصادي يدويًا. كان الهدف هو التصنيع. كان رأس المال والتعليم مشاكل خطيرة في هذا المسار. اُستخدم مبدأ توجيه الدولة لتراكم رأس المال اللازم لتحويل تركيا إلى مجتمع صناعي. كان الهدف من السكان المزارعين في الأناضول هو افتتاح المزيد والمزيد من المصانع، لا سيما في القطاع الزراعي. وُضعت جهود لإنشاء رأس مال وطني من خلال أساليب مثل ضريبة الثروة. كان النمو والتنمية ناجحين في تلك الفترة؛ ولكن لم تنشأ طبقة ريادية حقيقية حتى الخمسينيات. واستبدال الواردات، متخذةً دور توجيه القطاع الخاص. وفي تلك السنوات، أسس فهيي كوج شركة أرجيلك. وكانت هذه الشركة أول من بدأ إنتاج غسالات الملابس والثلاجات في تركيا. وفي تلك الفترة، وقّعت تركيا أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي. اقترنت السبعينيات بتسارع الهجرة من الريف إلى المدينة. بدأ عهد الانقلاب الثاني مع مذكرة ١٢ مارس ١٩٧٠ مما تسبب في عدم استقرار اقتصادي سياسي قاس. أُتخذت خطوات هامة نحو التنمية الدولية في الثمانينيات. أسرَعَ قرارات ٢٤ يناير بالتحرير، وأحدث انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ بُنى تحتية وفوقية حديثة في الاقتصاد. وبالتالي، بين الستينيات والثمانينيات عندما واجهت تركيا ثلاث انقلابات عسكرية، لم يكن هناك مجال لإنشاء مؤسسات اقتصادية، ولا لطفرة صناعية، ولا لتراكم رأس المال.

**خلال العشرين عامًا الماضية التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم، ابتعدت تركيا عن هدف التصنيع وتحولت إلى مجتمع استهلاكي**

## لا يمكن حساب الضرائب المدفوعة

حددت المؤسسات السياسية التي أُنشئت بعد انقلاب ١٩٨٠ مباشرةً كيفية عمل المؤسسات الاقتصادية. تمنع هذه الحالة من ظهور وعي وأداء ديمقراطي وخلق بيئة يمكنها مراقبة كيفية استخدام الضرائب المحصّلة من الشعب. خلال تاريخ اقتصاد تركيا في التسعينيات، أصبح التضخم المرتفع والعجز في الموازنة والمستوى المرتفع من الدين الخارجي المشاكل الاقتصادية الرئيسية. تسبب الأزمة التي اندلعت في عام ٩٤ مع الزيادة السريعة في سعر الصرف في إفلاس. من ناحية أخرى، أحدث اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٦ ثورةً بالنسبة للقطاع الخاص التركي. في عام ١٩٩٩، نُفِّذ برنامج استقرار جديد بدعم من صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، دخل الاقتصاد الذي أنهكته الحكومات الائتلافية غير المستقرة أزمةً جديدة في عام ٢٠٠١ تحت تأثير الظروف العالمية.

## عهد حزب العدالة والتنمية

عُيّن كمال درويش في الفترة التي أعقبت أزمة ٢٠٠١ كوزير في الحكومة ونائب وزير الخزانة في حكومة ائتلافية. لعبت مجموعة الإصلاحات التي نُفِّذت خلال تلك الفترة دورًا رئيسيًا في تعافي تركيا بعد الأزمة. واصل حزب العدالة والتنمية، الذي تولى السلطة في عام ٢٠٠٢، تنفيذ سياسات درويش في السنوات الأولى، وهكذا شهدت تركيا اتجاهات إيجابية سواء في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي أو في اقتصادها. ومع ذلك، منذ العقد ٢٠١٠، عاد اقتصاد تركيا مرة أخرى ليُستسلم لعاداته القديمة. مع الابتعاد التدريجي عن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تمّ تفضيل نموذج النمو الموجه نحو الاستهلاك والبناء والتشييد على النمو الموجه نحو الإنتاج.

## سادت السياسات الشعبوية

بحسب الأستاذ كمال يلماز فإن الأحزاب السياسية التي تولت السلطة في تاريخ تركيا ركزت فقط على البرامج قصيرة الأجل. وي يؤكد أن الحركات السياسية تركز على الوعود الشعبوية للحفاظ على سلطتها دون التطرق للمشاكل الحقيقية للبلد، قائلاً: ومع ذلك، عندما ننظر إلى المشاكل التي حدثت منذ الماضي وحتى الآن في المئة عام من التاريخ الاقتصادي التركي، ندرك أن حلها يتطلب رؤية طويلة المدى، مثل الإصلاحات في التعليم وتوزيع الدخل والضرائب الأساسية. من أجل الكشف عن هذه الرؤية طويلة المدى، يجب ألا تضع حكومة إعادة الانتخاب كأولوية، بل عليها العمل بهدف تحويل البلد إلى مكان أفضل. يشير كمال يلماز إلى أن تركيا لم تستخدم مدخراتها بشكل صحيح في المئة عام منذ تأسيس الجمهورية، موضحًا أن ٧٠٪ من إجمالي ثروة تركيا اليوم هي في الأصول غير المالية. انخفضت نسبة الأراضي الزراعية إلى إجمالي الأراضي بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٢١ من ٣١٪ إلى ٢٥٪، وفي الواقع تم استخدام الأراضي الزراعية للبناء والتشييد.

## اسوأ خمس سنوات

يقيّم الأستاذ محفي أيلماز، نائب وزير الخزانة السابق، في مقال نُشر على مدونته الميزانية المئوية للاقتصاد التركي، مشيرًا إلى أن السنوات الخمس الماضية هي الفترة الأقل نجاحًا في تاريخ الجمهورية. لحقت بلغاريا ورومانيا اللتان بدأتا متأخرتين كثيرًا عنا بنا في السنوات الخمس الماضية من حيث مستوى الرفاهية.

## التحول إلى مجتمع استهلاكي

عندما منحت نتائج الانتخابات العامة في ٢٨ مايو ٢٠٢٣ الحكومة لحزب العدالة والتنمية، وتم تعيين محمت شيمشك وزيرًا للاقتصاد و حفيظة غاي اركان محافظًا للبنك المركزي التركي، كان هناك توقع لسيناريو جديد. ومع ذلك، يمكن بالكاد القول إنه باستثناء تغيير سياسة أسعار الفائدة، حدث تحول ملحوظ خلال الأشهر الخمسة. يؤكد الأستاذ أونر غونجاودي أنه خلال العشرين عامًا الماضية التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم، ابتعدت تركيا عن هدف التصنيع وتحولت إلى مجتمع استهلاكي. وهذا ليس فقط في الاقتصاد ولكن أيضًا في المجالات السياسية والقانونية والتعليمية، حيث لا يمكن للبلد أن يصل إلى مستوى الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من وجود أسواق متكاملة عالميًا اليوم في العديد من المجالات، إلا أننا واحدة من الدول التي لديها مشاكل بنيوية لا يمكن حلّها. يتدهور التصنيع وتوزيع الدخل تدريجيًا، ولدينا تضخم مرتفع.

## ● أخبار قصيرة

### افغانستان: لسنا ملزمين باحترام قوانين الأمم المتحدة

ذبيح الله مجاهد، المتحدث باسم حركة طالبان، صرح بأن الهيئة الحاكمة في كابول ليست ملزمة باحترام قوانين الأمم المتحدة طالما أنها لم تعترف بها رسمياً. وأضاف: حتى في حال الاعتراف بإمارة أفغانستان الإسلامية، فإن الهيئة الحاكمة ستقبل فقط القوانين المتوافقة والمنسجمة مع الشريعة.

وقال مجاهد لـ "طلوع نيوز" إن إمارة أفغانستان الإسلامية لم يتم الاعتراف بها بعد، وبالتالي لا تتحمل أي التزام تجاه قوانين الأمم المتحدة. وعند الاعتراف بنا، سنلتزم بجميع القوانين والمعايير التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وجدد المتحدث باسم طالبان مطالبته بوجود ممثل لكابول في الأمم المتحدة وباستلام مقعد أفغانستان في هذه المنظمة. وقال في هذا الصدد: يجب أن نكون أعضاء مثل باقي الدول الأخرى، ويجب أن تُمنح حقوق الشعب الأفغاني في المنظمة، وأن يُسلّم المقعد والمكانة إليهم.

### باكستان... شهباز شريف بريئ من تهم الإختلاس

تمت تبرئة شهباز شريف، رئيس الوزراء السابق لباكستان، من قبل محكمة المحاسبات في البلاد من اتهامات الاختلاس المالي في قضية مشروع الإسكان. كما تمت تبرئة بعض المسؤولين الآخرين في البلاد الذين كانوا متهمين في نفس القضية. عقدت محكمة المساءلة جلستها يوم السبت في لاهور للنظر في اتهامات شهباز شريف وعدد من مسؤولي باكستان، وأصدرت حكمها بتبرئتهم من اتهامات الاختلاس في مشروع إسكان باكستان المعروف باسم "عش الإقبال".

وتضمنت قائمة المتهمين المبرئين كلا من: فواد حسن فواد، وزير الخصخصة المؤقت، وأحد شيماء، المساعد الخاص لرئيس الوزراء المؤقت، وشهيد شفيق، وبلال قدواي، وامتياز حيدر، وأسرار سعيد، وعارف بات.

وكانت محكمة المحاسبات قد اتهمت في عام ٢٠١٨ شهباز شريف وباقي المتهمين بإحداث أضرار مالية كبيرة على الخزينة الوطنية الباكستانية، من خلال منح عقد مشروع الإسكان لشركة ما دون المرور بعملية مناقصة تنافسية.

### المجر... حملة إعلانية معادية للإتحاد الأوروبي

أثارت الحكومة اليمينية في المجر بزعامة رئيس الوزراء "فيكتور أوربان" مرة أخرى مشاعر معادية للاتحاد الأوروبي في بلدها من خلال حملة إعلانات جديدة.

وحاولت الحملة ربط كبير المستثمرين جورج سوروس وسياسات بروكسل، حيث تظهر اللاصقات صورًا لابن سوروس "أليكسندر" وأورسولا فون دير لاين رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي، مَع شعار "لنتوقف عن الرقص على إيقاعهم".

واستخدمت الحكومة المجرية أسلوبًا مُشابهًا في الماضي مِن خلال استخدام صورة لجان كلود يونكر الرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩. وأزالت الحكومة المجرية اللاصقات بعد انتقاداتٍ من حزب الشعب الأوروبي الذي كان حزب "فيديسز" بقيادة أوربان لا يزال عضواً فيه آنذاك. وفي عام ٢٠٢١، انسحب حزب "فيديسز" من حزب الشعب الأوروبي.